التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين (العراق أنموذجاً)

أ.م.د.مهدي صالح دوّاي*

المستخلص

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما" عالميا" بعد تقرير (مستقبلنا المشترك) ، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 ، إذ تم فيه صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة بوصفها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم)

يحاول البحث أن يستقصي أبعاد المفهوم من خلال رؤية تاريخية للتنمية وصولا" إلى تحقيق عناصر الاستدامة ، التي تبقي للأجيال القادمة فرص التواصل والتمتع بانجازات الأجيال الحالية ، ثم ينتقل البحث نحو فرص التمكين التي تحققها (تنمية بشرية مستدامة وسيلتها وهدفها الإنسان) ، في حين انشغل المحور الأخير بقضايا التنمية البشرية في العراق وفقا" لرؤية (الواقع والمأمول) .

إن تبني العراق لمشروع تنموي بشري مستدام يتطلب تغييرا" منهجيا" لمسار التنمية ، لتأكيد العديد من القضايا المعاصرة وفقا"لمبدأ (الإنسان : الوسيلة والهدف) ، ونقطة التحول تلك لابد أن تبدأ من اعتناق فلسفة اقتصادية تراعي خصوصية التجربة العراقية ، تعززها جهود تشريعية أكثر حرصا" على انفتاح التجربة على العالم الخارج ، ويسبق ذلك جهودا" سياسية برؤية إستراتيجية قادرة على تحقيق مطلب الأمن بأنواعه المتعددة ، والتعاطي العلمي والحضاري مع القضايا الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية .

Sustainable Human Development: The concepts of Configuration and the dimensions of Empowerment (with reference to the Iraqi experience)

ABSTRACT

the term sustainable development Acquired interest in "global" after the report (Our Common Future), prepared by the World Commission on Environment and Development in 1987, as was the drafting of the first definition of sustainable development as (those development that meets the needs of the present generation without compromising the ability of future generations to meet their needs)

Trying to research that explores the dimensions of the concept through a historical perspective of the development all the way "to achieve the elements of sustainability, which keep for the next generation networking opportunities and enjoy the achievements of the current generation, then moves on research towards opportunities of empowerment achieved by the (sustainable human development and the means or its rights), while the busy hub recent issues of human

development in Iraq, according to the "vision (actually and hoped). The adoption of Iraq for the project to grow a sustainable requires a change "systematically" to the path of development, to confirm many of the contemporary issues and according to the "principle

*عضو هيئة تدريس/جامعة ديالى/كلية الادارة والاقتصاد

(rights: the means and goal), and the turning point that must begin to embrace the philosophy of economic take into account the privacy of the Iraqi experience, supported legislative efforts more careful" the openness of experience to the world outside, and preceded by an effort "to see a political strategy capable of achieving the security requirement of various kinds and deal with the scientific and cultural issues, social, environmental and technological

المقدمه :

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما" عالميا" بعد تقرير (مستقبلنا المشترك) ، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 ، اذ تم فيه صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة بوصفها (تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم) ، وقد برز لاحقا" مفهوم مركب للتنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة من إستراتيجية التنمية البشرية كما عبّر عنها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ومفهوم التنمية المستدامة الذي تبناه البرنامج البيئي للأمم المتحدة في مؤتمر الأرض (ريودي جانيرو – البرازيل) عام 1992 .

وبفعل الإضافات الفكرية المتواصلة ، فان التنمية البشرية المستدامة أصبحت تمثل تنمية لاتكتفي بتوليد النمو ، بل بتوزيع عائداته بشكل عادل أيضا" ، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ، وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم .

وقد احتوى نهج التنمية البشرية المستدامة ثلاثة إسهامات في زخم متداخل ، فهو يرصد سجل فشل للإستراتيجية الدولية للتنمية على صعيد تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الدخول والثروات ، وانه يقدم أملا" بوجود بديل أكثر توازنا" وشمولية لتجاوز سلبيات النظام الاقتصادي القائم ، كما انه يقدم برنامج عمل مستقبلي من خلال رؤيته الإستراتيجية الشاملة .

فرضيات البحث :

1- ساهمت البيئة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية في التحفيز لولادة نهج تنموي يتمحور حول الإنسان باعتباره الوسيلة والهدف .
2- لايعد بالضرورة ،أن النمو الاقتصادي يولّد تنمية بشرية مستدامة إذا لم يكن ذلك النمو مستداما".
3- يمتلك العراق موروثا" ماديا" وبشريا" وحضاريا" قادرا"على احتضان تنمية بشرية مستدامة.

مشكلة البحث

اصبح لمحدودية الموارد ولامحدودية الحاجات (كمشكلة اقتصادية) آثارا" سلبية على البيئة ، تحتاج بدورها الى المزيد من التنظير والمعالجات لتوحيد رؤية دولية شاملة تتعامل بايجابية مع الانسان كوسيلة وهدف .

أهداف البحث

1- يعد نهج التنمية البشرية المستدامة احد الحلول الدولية لإدارة الأزمات من خلال تفعيل ثلاثية (الناس – الكوكب – الربح) .
2- التأسيس لفكر تنموي مستدام في العراق وفقا " لخصوصيته الاقتصادية واعتمادا " على موارده البشرية .

منهج البحث :

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، المعزز بالجداول الإحصائية والأشكال التوضيحية ، وصولا" إلى صياغات واستنتاجات نظرية محددة .

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ؛ تناول الأول ، البعد ألمفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة من خلال التطرق إلى البيئات الدولية المحفزة لظهور التنمية وفقا" لمؤشراتها المادية والبشرية والاستدامية ، بينما تطرق المبحث الثاني إلى أبعاد القدرة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة وفقا" لاستدامة النمو والبيئة والتعليم كمكونات أساسية في مجمل التغيرات المطلوبة ، وقد جاء المبحث الثالث متفحصا" لواقع التنمية في العراق من خلال المشهد المحلي ومدى فاعليته تبعا" للمقارنات الإقليمية والدولية ،بهدف الانطلاق نحو آفاق الاستدامة المطلوبة ، وقد اختتم البحث برؤية الباحث الاستنتاجية وصولا" للتوصيات المأمول

المبحث الأول: البعد ألمفاهيمي ومبررات التكوين

أولا : التكوين بمؤشرات مادية

إن الظرف التاريخي لنشوء التنمية – مفهوما" وتطبيقا" – جعلها تنحاز نحو الأبعاد الاقتصادية – المادية فيما يتعلق بالوسائل والأهداف ، وهذا الانحياز جاء منسجما" مع فلسفة النظام الرأسمالي في التطوّر ، والقائمة على مبدأ تعظيم الأهداف المادية (استقصاء الربح وتركّز الثروات) ، فكان لمفاهيم التقدم المادي ، والتقدم الاقتصادي ، حضورا" رائدا" سابقا" لمفهوم التنمية ، ثم انسحبت تلك المفاهيم نحو الدعوات إلى التحديث والتصنيع خلال القرن التاسع عشر .

وحتى وقت قريب كان ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها ظاهرة تحصل فيها مكاسب سريعة في نمو الدخل الإجمالي ، وفي نمو الدخل الفردي الإجمالي ، وان ذلك النمو سوف يتساقط على عموم الناس ليشكّل فرص عمل وفرص اقتصادية أخرى .

وتعود إلى أربعينيات القرن العشرين فرصة تأسيس فرع مستقل يهتم بالتنمية ضمن علم الاقتصاد ، ولقد اهتم هذا الفرع آنذاك بقضية الإثراء المادي ، أي بتوسيع حجم الإنتاج من السلع والخدمات ، انطلاقا" من مقولة أن الإنتاج يولّد الدخل ، وان زيادة الدخل تؤدي إلى منفعة اكبر ، ومن ثم إلى الرفاه الاقتصادي (1) ، وقد اقتنع العديد من الاقتصاديين ، بان العلاقة وثيقة ومؤكدة مابين زيادة الإنتاج وتخفيض حدة الفقر ، لذلك وجب التركيز على النمو الاقتصادي لتحقيق هدف التنمية ، وبهذا المعنى أصبح النمو هدفا" أسمى للتنمية وليس مجرد وسيلة لتحقيقها .

وعلى الرغم من ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبّران عن الشيء نفسه ، فإنهما لايتشابهان ، فالتنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات الكمية في الاقتصاد المحلي التي يعنيها النمو الاقتصادي ، عليه فان حركية التنمية هي منتوج للتغيير في كل الهياكل الارتكازية الاقتصادية منها أو المؤسسية أو الاجتماعية للمجتمع (2) .

وتأسيسا" لما سبق ، فان قدرة البلدان المستقلة حديثا" بعد الحرب العالمية الثانية ، قد تفاوتت في انجاز مهامها التنموية ، إذ طبّقت تلك الدول آليات للتطوّر غلب عليها البعد الكمي – الخطي (*) المستوحى من الفكر الغربي ، ظنا" منها بإمكانية تطبيق الأنموذج الغربي في بلدانها ، في حين إن لتلك التجارب العديد من الإشكاليات والاختناقات غير المادية المعطّلة لفرص التطور ، عليه فان عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لاتخلو من المخاضات الفكرية الايجابية رغم العديد من الانتكاسات التطبيقية ، فما تبع تلك العقود أسس لتجارب تنموية أكثر شمولا وعمقا" بوسائلها وأهدافها كما سنرى لاحقا ".

ثانيا": التكوين بمؤشرات

رأس المال البشـــري

أظهرت التطبيقات التنموية بعيد الحرب العالمية الثانية مدى أهمية التركيز على الإنسان في عملية التحوّل ، بعدما أفرطت تلك التطبيقات بجوانبها المادية ذات الحلول الأحادية الجانب غير الشاملة، ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي ساد الاعتقاد بان اهتمام علم اقتصاد التنمية ينبغي أن لاينصب على الرفاه المادي فحسب ، بل ينبغي له أن يمتد إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للإنسان أن يحيا حياة هانئة ، ويمارس مواهبه ويطوّر قدراته (3).

وقد اكتشف الاقتصادي الأمريكي (ثيودور شولتز) في تلك الفترة دور الخبرة والمهارات المكتسبة بوصفهما عاملين مستقلين في نمو إنتاجية العمل ، وهو ماعرف فيما بعد برأس المال البشري ، الذي يمثل إسهام العنصر البشري وما يتصل به من المؤسسات والبرامج التعليمية وغيرها في حصيلة الإنتاج من خلال رفع إنتاجية المشتغلين ، وأدى هذا التطوّر العلمي ضمن سياق الاتجاه السائد في علم الاقتصاد للعناية بالإنسان وطاقاته ، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس (4).

وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد العالم ولادة منهج تنموي جديد يعرف بمنهج الحاجات الأساسية ، وقد كانت منظمة العمل الدولية هي المبادرة إلى طرح هذا الاتجاه وتطويره ، ويتلخص (بان على الحكومات واجب العمل على تقديم الخدمات الأساسية ، كالعناية الصحية والبنى التحتية وخدمات التعليم) (5) .

وبذلك فان مدخل الحاجات الأساسية للتنمية يمثل مفهوما" يهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل ، وهو مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الاعتماد الذاتي ، والإدارة الذاتية من قبل مجتمعات منظمة مدعومة بالنشاط المنسق بين القطاعات (6) .

وفي الوقت الذي شهدت فيه تلك الحقبة تحسنا" كبيرا" في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، مصحوبا" بنمو حقيقي أنجزته معظم بلدان العالم ، فان عقد الثمانينيات كان عقد التنمية المفقودة ، ولاسيما للبلدان الأقل نموا" وذلك بفعل تداعيات أزمة الركود الاقتصادي التي عانتها البلدان المتقدمة .

لقد تأخر ظهور منهج التنمية البشرية إلى أواخر الثمانينيات ، متحديا" الفرضية التي نشأ عليها اقتصاد التنمية ، وباتت المقولة المحورية في منهج التنمية البشرية هي أن التنمية تعد عملية توسيع قدرات الناس أكثر من كونها زيادة منفعة أو رفاه اقتصادي أو إشباع حاجات ، والهدف النهائي منها هو تمكين الإنسان من (توسيع خياراته ، والعيش حياة طويلة وخالية من الإمراض ، والوصول السهل إلى المعرفة ، ويرتبط تحقيق كل ذلك بضمان الحريات والحقوق التي يتمتع بها الإنسان) (7).

لقد ارتبط إعلان ولادة منهج التنمية البشرية بإطلاق التقرير الأول لها عام 1990 من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، إذ عدّ الإنسان بموجبها (هو الثروة الحقيقية لأي امة ، والهدف الأساسي لتنميته هو توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة

والإبداع) (8) . وبهذا المعنى فان التنمية البشرية لاتعني تلبية الاحتياجات الأساسية فحسب ، بل هي أيضا بمثابة مسار تشاركي وديناميكي ينطبق مفهومه على اقل البلدان نموا" ، مثلما ينطبق على أكثرها تقدما" .

ومنذ تبني هذا النهج ونظرية التنمية البشرية تخضع لعملية تعميق وتطوير مستمرين ، حتى باتت تمثل مايمكن عدّه (رؤية ثانية) في التنمية ، إذ أصبح منظور التنمية بعدها ذا وزن على الصعيد العالمي ، ورغم أن هذا النهج لم يفرض نفسه في ساحات القرار الاقتصادي الدولي بعد ، لكنه نجح على الأقل في كسر احتكار النهج الليبرالي الجديد للخطاب الاقتصادي .

إن قراءة متفحصة لعناوين التقارير التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تبين لنا سعة مفاهيم التنمية البشرية وإبعادها فيما يتعلق بجوانب الاستثمار في رأس المال البشري، والجدول (1) يوضح تلك الاهتمامات لعقدين من الزمن والتي ساهمت في تكوين المفهوم واعتماده دوليا":

جدول (1)
عناوين تقارير التنمية البشرية 1990-2010

ت	عنوان التقرير	سنة صدور التقرير
1	مفهوم وقياس التنمية البشرية	1990
2	تمويل التنمية البشرية	1991
3	الأبعاد الدولية للتنمية البشرية	1992
4	المشاركة الشعبية	1993
5	الأبعاد الجديدة للأمن البشري	1994
6	نوع الجنس والتنمية البشرية	1995
7	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	1996
8	التنمية البشرية للقضاء على الفقر	1997
9	الاستهلاك من زاوية التنمية البشرية	1998
10	العولمة بوجه إنساني	1999
11	حقوق الإنسان والتنمية البشرية	2000
12	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية	2001
13	تعميق الديمقراطية في عالم مشتت	2002
14	أهداف التنمية: تعاهد بين الأمم	2003
15	الحرية الثقافية في عالم متنوع	2004
16	التعاون الدولي في مفترق الطرق	2005
17	القوة والفقر وأزمة المياه العالمية	2006
18	محاربة تغير المناخ:التضامن الإنساني في عالم منقسم	2008_2007
19	التغلب على الحواجز:قابلية التنقل البشري و التنمية	2009
20	الثروة الحقيقية للأمم:مقررات تمهيدية للتنمية البشرية	2010

المصدر : الباحث اعتمادا" على تقارير التنمية البشرية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وهكذا أصبح دليل التنمية البشرية، والأدلة الفرعية المستوحاة من الاهتمامات الواردة في عناوين الجدول (1) تلقي المزيد من الاهتمام والتحليل في محاولة لتوحيد الجهود المحلية مع الجهود الإقليمية والدولية ، انطلاقا" من التركيز على رأس المال البشري كمحور للتغيير والتطوّر .

ثالثاً: التكوين بمؤشرات التنمية المستدامة

ظهر مفهوم الاستدامة لصيقا" بالتنمية منذ العقد الثمانيني للقرن الماضي ، في محاولة لتوسيع أبعاد التنمية وتحديدا" البيئية منها ، وقد حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم وفقا" لأداء الجيل الحالي ، فنجد التعريف الأكثر شيوعا" للتنمية المستدامة وفقا" لما جاءت به لجنة (برنتلاند) عام 1987 ، التي عرفتها بأنها (التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها) (9) ، ومن اجل ذلك أوجبت اللجنة ثلاثة ركائز للتنمية المستدامة هي ؛ الناس ، الكوكب ، الربح .(**)

ويرى تعريفا" اقتصاديا" للاستدامة بانها (تلك التنمية التي تشير الى الحد الامثل من التداخل بين نظم ثلاث : البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل) (10) ، وتظم البدائل عملية استبدال راس المال الطبيعي براس مال اصطناعي الى حد ان الاجيال المستقبلية تبقى تتوارث نفس القدر من راس المال

ورأت المفوضية العامة للبيئة والتنمية (1978) بان التنمية المستدامة (تشمل مايزيد عن النمو ، فهي تتطلب تغيرا" في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية واستخداما" للطاقة ، واكثر عدالة في تاثيراته ، ويجب تحقيق هذه المتغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الاجراءات للمحافظة على راس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للازمات الاقتصادية)(11).

وقد لاقى إطلاق هذا المفهوم ترحابا" دوليا" عزز من فرص اعتماده وفقا" لمؤشرات وأدلة ونماذج متنوعة ، ومن المفيد في هذا المجال وصف الحالات المتعددة التي عبرت عنها التنمية المستدامة كنهج متعدد الأبعاد وفقا" لما يبينه الجدول (2)

جدول (2)

الحالات التي تعبر عنها التنمية المستدامة

ت	الحالة	البعد
1	الاستدامة هي حالة لاتتناقص فيها المنفعة عبر الزمن	اقتصادي
2	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها الاستهلاك عبر الزمن	اقتصادي- اجتماعي
3	الاستدامة هي حالة تكون فيها إدارة الموارد تراعي فرص الإنتاج المستقبلية	اقتصادي - استراتيجي
4	الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي عبر الزمن	اقتصادي- بيني
5	الاستدامة هي حالة إدارة الموارد للمحافظة على إنتاج مستدام	تخطيطي
6	الاستدامة هي حالة يتحقق فيها الحد الأدنى من شروط الاستقرار البيئي	بيني
7	الاستدامة هي حالة عدم الاكتفاء بتوليد النمو بل بعدالة توزيعه	اقتصادي- اجتماعي
8	الاستدامة هي حالة تمكين الناس بدل تهميشهم	اجتماعي - ثقافي
9	الاستدامة هي حالة تجديد البيئة بدل تدميرها	إنساني
10	الاستدامة هي تحقيق التوازن بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية	استراتيجي

المصدر : الباحث بالاعتماد على أدبيات التنمية البشرية

ووفقا لتلك المتضمنات فان الباحث يرى في التنمية البشرية المستدامة (رؤية معاصرة لاستثمار المستقبل من خلال التواصل معه ماديا" وبيئيا" وتكنولوجيا" واجتماعيا"عن طريق تمكين وإنصاف رأس المال البشري وتأهيله نوعيا" باعتباره الوسيلة والهدف).
وهكذا يمكن تلمس اهم السمات العامة لهذا النهج الأخلاقي الإنساني ، من خلال المقارنة بينه وبين أنموذج النمو الاقتصادي السائد ، وفقا" للجدول (3).

جدول (3)
مقارنة نهج التنمية البشرية المستدامة مع النموذج الاقتصادي

البعد	النظرية الاقتصادية السائدة	التنمية البشرية المستدامة
المنطلق الفلسفي	مادي	انساني
التوجيه	ماهو كائن	مايجب ان يكون
دور البشر	وسيلة / منتفعون	غاية / مشاركون اضافة لكونهم وسيلة
موقع البيئة	محدودية اهتمام	حماية وتجديد
الموقف من التوزيع	ثانوي	حيوي مع العدالة
مقياس الرفاهية	معدل دخل الفرد (احادي)	مقياس التنمية البشرية (مركب)
الابعاد (التغطية)	محدودة	شمولية
الاولويات	الوسائل	الغايات
طبيعة العلاقات	تنافسية	تعاونية
الموقف من الجنس	تمييز	مساواة
نوعية راس المال	مادي	اجتماعي
دور الدولة	محدود	مهم مع الاصلاح الجذري
البعد الزمني	قصير المدى	طويل المدى
الموقف من الثقافة والقيم	عدم اكتراث	اعتبارها عوامل دعم للتنمية

المصدر : د. باسل البستاني ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، حزيران ،2009 ، ص59 .

لقد كان التزام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سببا" رئيسا في أغناء مفهوم الاستدامة من خلال إطلاقه لتقارير سنوية ركزت وبعمق على مضامين الاستدامة ، وعدّها قضية متلازمة مع التنمية البشرية ، فتلك التنمية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة ، يتمتع فيها بالصحة ويحصل على التعليم ، ويحقق ذاته ، أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد ، فالتنمية البشرية لاتكون تنمية بشرية مالم تكن مستدامة . إن الناس الذين لم يولدوا بعد لايمكنهم اتخاذ قرار عن أنفسهم ، لذلك علينا أن نؤمّن لهم الظروف التي تمكنهم من اتخاذ القرار عن أنفسهم في المستقبل.

وتأسيسا" لما سبق يرى الباحث بان الرؤية التكوينية للتنمية (وفقا" لمسار النمو – الحاجات الأساسية – تنمية رأس المال البشري – الاستدامة) لايمكن عزلها عن جملة المتغيرات المتسارعة التي مر بها العالم خلال الخمسين سنة الماضية ، فتعدد مضامين التنمية يعبر عن شدة التداخل بين المكونات الآتية : -

1- التداخل بين النمو (كمؤشر كمي) ، والتنمية (كمؤشر نوعي) خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي .

2- التداخل بين النمو (كمؤشر كمي) ، ومفاهيم العدالة في توزيع عوائد النمو _ خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي – (الإنسان هدف التنمية) .

3- التداخل بين النمو (كمؤشر كمي) ومفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة _ منذ التسعينات وحتى الآن (الإنسان هدف التنمية ووسيلتها) .

وطيلة التطوّر الزمني لهذا المسار تم توظيف نتائج الثورتين العلمية والتكنولوجية (بعد الحرب العالمية الثانية) وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مطلع التسعينات إلى الآن) ، في محاولة لعولمة الجهود التنموية ، فانتقل بذلك المسار أعلاه من اطر التحليل المحلي إلى مساحات أوسع من التحليل على النطاق الدولي ، وبذلك أصبحت قضية التنمية لاتخص البلدان النامية (كما روج لها في البداية) ، وإنما قضية دولية تتعلق بالقرارات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية على نحو واسع جدا" .

المبحث الثاني : التمكين بالاستدامة

أولاً : البيئة المستدامة

يقوم التداخل بين الاقتصاد والبيئة على قاعدة التناقض بين (الموارد المحدودة والمتناقصة) و(الحاجات الاستهلاكية المتجددة والمتزايدة) ، وبالنتيجة شكّل التمادي في تحقيق الأهداف الإنمائية أعباءً متزايدة على البيئة ، بحيث أصبحت البيئة غير قادرة على توفير الأنظمة الأساسية الداعمة للحياة ، والدليل على ذلك ماحصل لطبقة الأوزون ، والتغير المناخي، لذا فان وظائف النظام البيئي ستحدد اتجاهاتها وفقا" للنظام الاقتصادي القائم، و الشكل (1) يمثل الصندوق المركزي المعبر عن موقع النظام الاقتصادي .

شكل (1)
وظائف النظام البيئي وموقع النظام الاقتصادي فيه

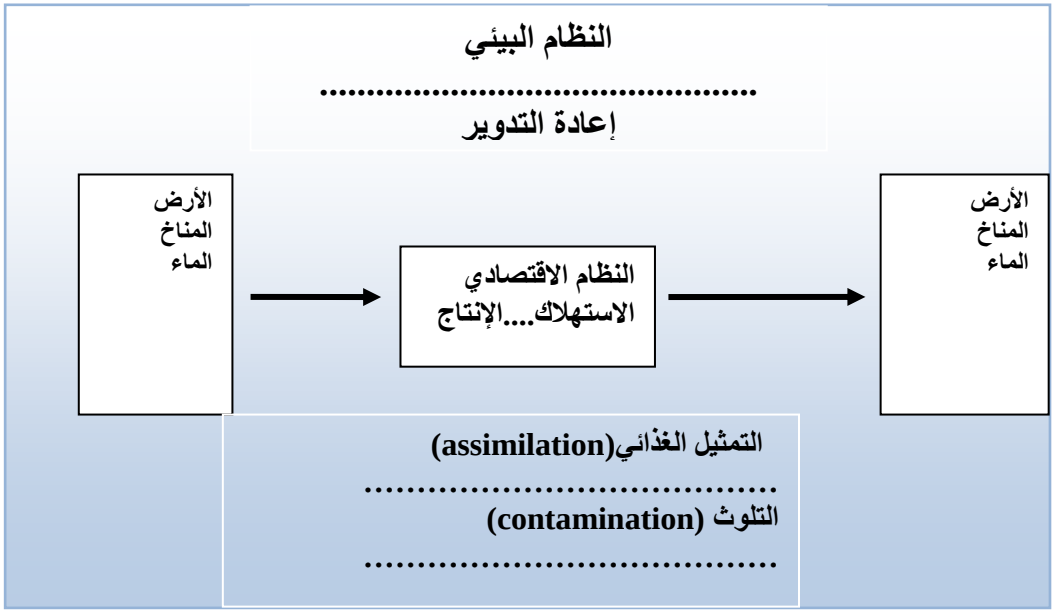

المصدر : د. محمد تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص344 .

لذا أصبح التحول العام للنشاط الاقتصادي إلى نشاط نظيف هو أمر ضروري للتنمية المستدامة ، بل ثبت انه لايوجد تعارض بين كلف استدامة البيئة والتنافسية ، إذ إن التخلص من الفضلات يمثل كلفا" إضافية ، واستخدام نظم حماية للمنتجات السامة يشكل أيضا كلف جديدة ، ويعزز ذلك أن المنشات المحمية بيئيا" تنتج سلعا" أكثر رواجا" ، لذلك فان نظم إدارة البيئة يمكن أن تتمخض بالفعل عن مدخرات صافية وتحسن في المنافسة ، حينما تقود إلى تغيرات في ممارسات الشركة التي توفر النقود بمقدار اكبر من تكلفة تنفيذ النظم الإدارية (12) .

إن ظهور مفهوم الاقتصاد البيئي (***) جاء ليواكب ماتتعرض له البيئة المحيطة بنا من انتكاسات متسارعة ، حيت أشارت إحدى الدراسات المدعومة من الأمم المتحدة ، إلى أن قيمة الأضرار التي ألحقتها الأنشطة البشرية بالبيئة في عام 2008 مايعادل (11%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي مايقرب من (6.6) تريليون دولار (13).

لقد أصبحت البيئة جزءا" رئيسيا" من تحقيق الرفاهية بما تؤديه من وظائف مختلفة يساهم بعضها في الإنتاج ، ومن ثم في الدخل ، وان الرصيد الكلي لرأس المال هو الذي ينبغي المحافظة عليه ، مع إمكانية الإحلال مابين مكوناته المختلفة ، وتكمن الصعوبة هنا في أن رأس المال الطبيعي (البيئي) غير قابل للإحلال ، أي انه يسهم بالرفاهية بطريقة فريدة ، من هنا فان شروط الاستدامة البيئية (الضعيفة) تنبع من الفهم ، بان الرفاهية لاتعتمد عادة على شكل محدد لرأس المال ، فالإمكانية محدودة جدا" في إحلال رأس المال الصناعي محل رأس المال الطبيعي ، بسبب الخواص البيئية ، كعدم قابلية التحول ، وعدم التأكد ، والمكونات الحساسة لرأس المال الطبيعي. (14) .

من هنا أصبح هنالك مايعرف بصناعة حماية البيئة ، فهي الآن قطاع صناعي كبير ، إذ تبلغ قيمتها (70الى 100) مليار دولار في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وربما تزيد بنصف هذه القيمة على مستوى العالم ، فتلك البلدان التي تطور تقنيات جديدة كاستجابة مبكرة للضوابط المحلية الصارمة ستكون لها حتما" مكانة جيدة في الأسواق العالمية عند فرض تلك الضوابط (15).

لذا فان حتمية التوأمة مابين التنمية المستدامة والبيئة المستدامة تقتضي العديد من الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية ، من خلال إطلاق واعتماد مفاهيم صديقة للبيئة على مستوى عمل الفعاليات الصناعية والزراعية والتقنية والثقافية .

ثانيا : النمو المستدام

تناولت أدبيات النمو والتنمية مفهوم النمو ضمن جدل فكري ارتبط تاريخيا بتطور الدول المتقدمة ، ومحاولة تعميم نماذجها على الدول المتخلفة بعد نيلها الاستقلال السياسي ، وتعقد ذلك الجدل عندما مارست دولا" عديدة نهجا" تنمويا" قائم على فرضية (أن رأس المال يمثل عنق الزجاجة التنموية) ، فطبقا" للرؤية التقليدية للنمو الاقتصادي فانه يمثل (الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني ، ويقاس النمو الاقتصادي تقليديا" بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

وبدخول الدول النامية مرحلة اقتصاد التنمية ، فإنها خضعت حتى تسعينيات القرن العشرين لأربعة أنماط فكرية ساهمت بشكل واضح في تحديد اتجاهات التنمية فيها ، ويمثل اعتماد تلك الأنماط مشهدا" عاما لدرجات الاقتراب والابتعاد مابين النمو (بمؤشراته الكمية) ، والتنمية (بمؤشراتها النوعية) ، والجدول (4) يرصد تلك الأنماط وتوصيفاتها الفكرية .

جدول (4)
أنماط التنمية (مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينات)

النمط المعتمد	توصيف النمط
أنموذج نمو المراحل الخطية	أصبحت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي الكلي السريع
أنماط التغيير الهيكلي الإحصائي لعرض به الدول النامية	تم توظيف النظرية الاقتصادية الحديثة والتحليل العملية الداخلية للتغيير الهيكلي الذي يجب أن تمر
نمط ثورة الاعتماد الدولي التخلف بصيغة ومانتج عنها من	أصبح التوجيه سياسي وثوري من خلال النظر إلى العلاقات بين القوى المحلية والقوى الدولية ، اقتصادات مزدوجة ضمن الدولة وفيما بين الدول.
النموذج الكلاسيكي الحديث والخصخصة .	الاعتماد على السوق الحر والاقتصادات المفتوحة ،

المصدر : د. محمد تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010، ص344 .

لقد تزامنت مع تلك الأنماط التنموية العديد من الأزمات الدولية منها أزمة النفط (مطلع السبعينات) ، وأزمة المديونية (مطلع الثمانينات) ، والركود الثمانيني في الدول الصناعية ، ومن منطلق الانتماءات لأحد المعسكرين الاشتراكي أو الغربي ، ذهبت دول العالم الثالث بعيدا" باتجاه الانحياز لاقتصاد السوق تارة وللاقتصاد المركزي تارة أخرى ، وعلى الرغم من الانجازات المتحققة في بعض دول العالم الثالث ، إلا أن هنالك المزيد من التشوهات والإخفاقات التنموية بفعل النمو غير المستدام .

إن التركيز الضيق على الناتج المحلي الإجمالي غالبا" ما أدى إلى الإضرار بالبيئة وفشل السياسات في مواجهة الفقر وفي تمكين المجتمعات المحلية والناس الأصليين فيها ، إذ إن

مشروعات الإقراض التنموي الدولي تشكلت مع قادة حكوميين فاسدين في الدول النامية المضيفة ، إذ غالبا" ماتركوا دولهم غارقة في متطلبات خدمة الديون الكبيرة ، مما أدى ذلك إلى أن الاستثمارات الأساسية في رأس المال البشري مثل الصحة وبرامج التعليم أن تنخفض كثيرا " . إن هذه الأنواع من الفشل في التنمية الاقتصادية التقليدية قد أدت إلى إيجاد قوة دافعة نحو البحث عن بدائل ضامنة للاستدامة (16).

إن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المستدامة وبعديها الاقتصادي والبيئي قد نشا نتيجة لإعادة الوعي في مايتعلق بإمكانية استدامة النمو الاقتصادي ، فالأسواق قد تكون ضرورية لتحريك النمو ، ولكنها لاتحقق التقدم تلقائيا" في أبعاد أخرى من التنمية البشرية المستدامة ، وهنالك مثالان دوليان ؛ الأول ، ويتعلق بالصين ، والثاني ، ويتعلق بآثار الأزمة المالية العالمية .

فالصين تحتل المرتبة الأولى دوليا" من حيث النمو الاقتصادي منذ عام 1970 ، بينما تحل في المرتبة 79 من بين 135 بلدا" من حيث تحسين مستويات التعليم والصحة ، ولتلافي هذا التفاوت سنّت الصين تشريعات تنص على زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشكّل 15% من الطاقة المستخدمة ، والتزمت بخفض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون بنسبة 40% إلى 45% بحلول عام 2020 عن مستويات 2005 ، وآثار هذه المبادرات في اكبر بلد في العالم من حيث السكان لايمكن أن تكون من دون آثار ايجابية على التنمية البشرية المستدامة في جميع أنحاء العالم (17) .

أما الأزمة المالية العالمية فقد عبرت عن هشاشة الانجازات المادية ، فقد جردت (34) مليون شخص من وظائفهم ، وأسقطت (64) مليون آخرين دون خط الفقر ، فدفعت بهم إلى العيش على اقل من (2) دولار يوميا " ، مما سيولد ضغوطا" سلبية غير منظورة على جهود الاستدامة (18) .

ثالثا " : التعليم المستدام

أنجز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مسحا" عبر الانترنيت في العام 2010 شمل منظمات للمجتمع المدني يتراوح حجمها بين موظف واحد و(12000) موظف تعمل في مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان حول العديد من أبعاد التنمية البشرية ، وقد توصل النشاط المسحي إلى أن (76%) من العينة وجدوا أن التمكين لاينفصل عن التنمية البشرية ، مع الإشارة إلى أن أهم أبعاد التمكين هي الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والحق في التصويت وحرية التعبير (19) .

ومنذ تصميم دليل التنمية البشرية في العام 1990 من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، نال البعد المعرفي ثلث وزن الدليل في إشارة إلى أهمية التعليم في بناء القدرات المادية والمعنوية للجيل الحالي والأجيال القادمة ، ويبين الشكل (2) الدليل المعدل للتنمية البشرية كما أخرجه تقرير 2010 .

شكل (2)
دليل التنمية البشرية : ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات

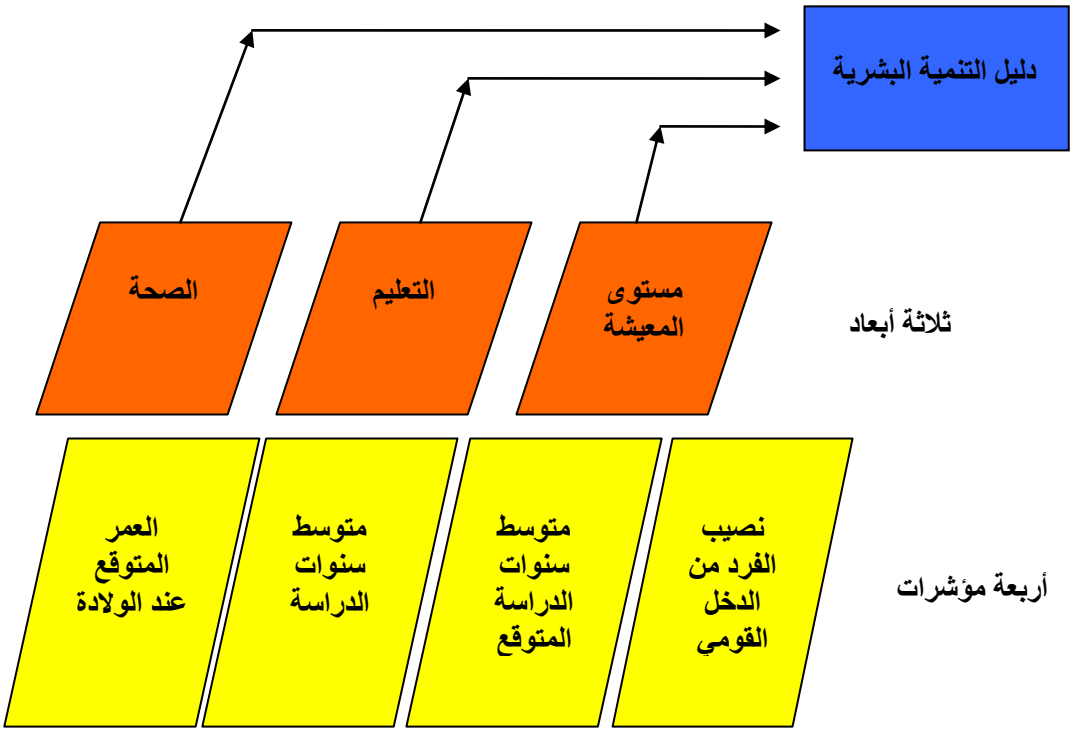

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2010 ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

إن وزن الثلث الذي يحتله البعد المعرفي في الدليل جاء ليؤكد حقيقة التداخل مابين جودة التعليم والاقتصاد المعرفي الذي روجت له نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ تسعينيات القرن الماضي ، تلك الثورة التي أعادة هيكلة الاقتصاد من خلال محور رأس المال البشري وليس محور رأس المال المادي أو الطبيعي ، ويعبر الشكل (3) مدى التداخل بين المعرفة والاقتصاد من خلال جودة التعليم

شكل (3)
التداخل بين جودة التعليم والاقتصاد المعرفي

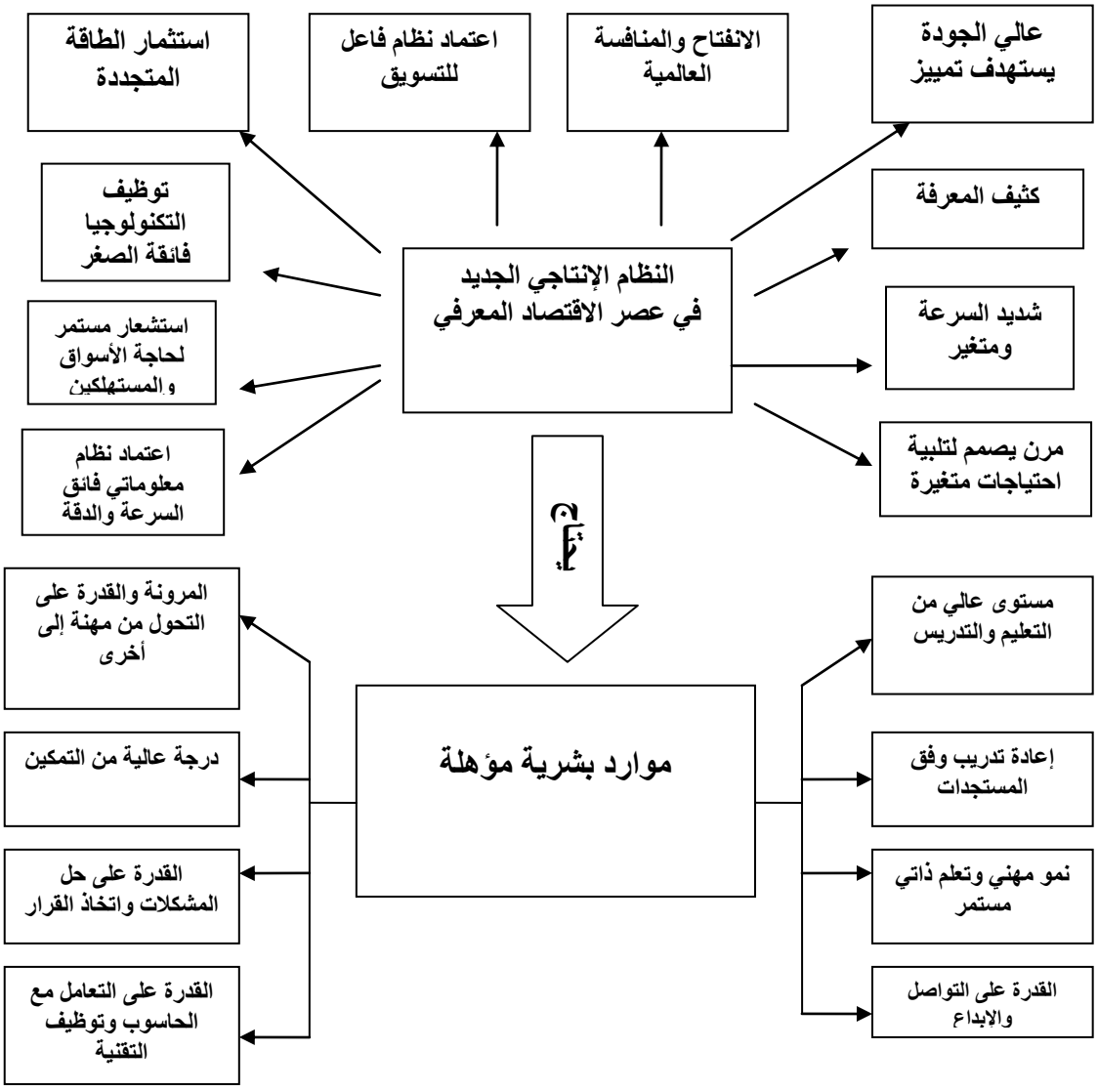

المصدر : د. هادي الفراجي ، جودة التعليم ضمان التنمية المستدامة ،2009
www.geotunis.org/FARRAJI.PDF

إن جملة المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية قد ساهمت بصياغة توصيفات معاصرة للتعليم بهدف توظيفه لقضايا مهمة وجوهرية لعالم مابعد الصناعة ، ومن أهمها ربط التعليم

بالاستدامة ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المؤرخ في كانون ثاني 2002 ، والقاضي باعتماد ماسمته (عقد الأمم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة 2005-2014) ، اذ من خلال هذا الطرح عدّ التعليم مستدام عندما يكون :(20)

1- تعليم يمكّن الدارسين من اكتساب مايلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة .
2- تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا" كان السياق الاجتماعي (بيئة عائلية ، بيئة مدرسية ، بيئة مكان العمل ، بيئة الجماعة).
3- تعليم يعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم ، ويشجع على الديمقراطية بحيث يمكّن جميع الأفراد أو الجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم .
4- تعليم يدخل في منظومة التعلّم مدى الحياة .
5- تعليم يضمن انفتاح كل شخص انفتاحا" متوازنا نحو المنظومات المحيطة به .

إن مايميز دولا" متقدمة عن دونها هو قدرتها في التوغل باتجاه المستقبل من خلال وسائل التخطيط والاستشراف والتنبؤ ، وهذه القدرة لابد لها أن تنطلق من قاعدة موارد بشرية مؤهلة لرسم وتنفيذ الأهداف بآمادها المختلفة ، وبالتالي فان استدامة التنمية لابد لها من جودة عالية في التعليم غير النمطي ، بدءا" من المراحل الدراسية المبكرة وصولا" إلى آفاق التعليم العالي .

المبحث الثالث: نحو تنمية بشرية مستدامة في العراق

يشير غياب العراق عن تقييمات الخبراء الاقتصاديين الدوليين إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال العقود الأربعة الماضية ، هذه الأوضاع وضعت العراق في خانة خاصة ، حيث كل التقييمات المتعلقة باقتصاده ومؤشراته التنموية تستند إلى التكهنات والتخمينات أكثر منها إلى البيانات والإحصاءات .

من هنا فان تناول التنمية البشرية المستدامة فيه يتطلب تقصي مديات تحقق تلك التنمية ليكون الهدف اللاحق تحقيق استدامتها ، والجانب الآخر من التحليل يتعلق بالعلاقة التبادلية مابين نمو الاقتصاد العراقي وتنميته ، بمعنى آخر هل أن التنمية سارت بشكل متوازن مع النمو ؟

لقد رصد التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 في العراق تحديات ثلاثة تبرز كعقبات أمام تحقيق التنمية والوصول إلى غاياتها ممثلة بما يأتي :(21)

1- التركة الثقيلة التي خلفتها عقود من التاريخ المضطرب بالحروب والعقوبات واستبداد السلطة .
2- العنف وتبعات النزاع الداخلي ، وتكاليف الملف الأمني ، وتواجد القوات الأجنبية .
3- تكاليف المرحلة الانتقالية ، فالتحول العميق في البنى والمؤسسات والقيم نحو تبني أسس جديدة في الاقتصاد والسياسة بحاجة إلى المزيد من الجهود التشريعية والإدارية

والتنظيم المالي وتوطين التكنولوجيا وتأهيل رأس المال البشري ، وجميعها متطلبات متداخلة في الأداء .

من هنا فان التعامل مع التجربة التنموية في العراق ينبغي أن يكون على ثلاثة مستويات ؛ الأول ، ويتعلق بنموه الاقتصادي ، والثاني ؛ ويتعلق بتنميته البشرية ، والثالث ؛ ويتعلق باستدامة النمو والتنمية.

أولا" : النمو الاقتصادي

يتشكل النمو الاقتصادي للعراق الحديث وفقا" لثروته النفطية ، مما جعله اقتصادا" ريعيا" أحادي الجانب ، شديد التحسس اتجاه المتغيرات الدولية ، وجميع تلك السمات ، ذات طابع حركي قلق ، في حين أن سمات التنمية البشرية بحاجة إلى نقيض ماسبق ذكره ، فتنمية العراق البشرية بحاجة إلى اقتصاد متنوع بمصادر إيراداته لضمان تحقيق مراحل وأهداف التنمية .

إن بلوغ تلك الوسائل والغايات لابد لها أن تنطلق من نمو اقتصادي متسارع ومتنام وهذا ماتحقق على مستوى امتلاك الثروة النفطية منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين ، ولكن بعد مرور مايقرب من أربعة عقود ، فان معظم المؤشرات الاقتصادية كانت متدنية جدا" وفقا" للمقارنات الدولية ، فاقتصاد حرب ، واقتصاد أزمات ، قد استنزف مجمل عوائد الثروة النفطية غير المتجددة ، وهذا الإخفاق بحد ذاته قد اضر كثيرا" بجهود الاستدامة ، المتعلقة بحقوق الأجيال القادمة والبيئة .

إن التشخيص لعدد من السمات الآتية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي في العراق سوف تبين مديات الضعف لهذا النمو في التحفيز لتنمية بشرية مستدامة :-

1- غياب الفلسفة الاقتصادية

فالافتقار للتاصيلات النظرية قد غيّب عن العراق مزايا التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد ، فكانت إدارة الأنشطة الاقتصادية تبعا" للمتغيرات السياسية ، وأهدافها الوقتية .

2- موارد ايجابية ومؤشرات سلبية

يستند الاقتصاد العراقي إلى قاعدة موارد هائلة غالبا"" ماوسمته ب(الاقتصاد ألريعي عالي التركيز على الصناعة الاستخراجية)، وبدلا" من الانعكاس الايجابي لهذه الثروة على فرص تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، فان مؤشرات اقتصادية سلبية باتت مشهدا" شبه مستديم للعقود الماضية ، ومنها :

أ- الناتج المحلي الإجمالي : بالنظر للصفة الريعية للاقتصاد العراقي ، فان الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر اقتصادي) أصبح أكثر تحسسا" للمتغيرات الخارجية ، مما انعكس سلبا" على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إذ بلغ هذا الناتج ذروته في العام 1980 ، ثم انحدر في عام 1995 ، حيث خسر أكثر من 80% من قيمته قياسا" بسنة 1980 ، وقد تحسن في سنة (2003) ، ثم تحسن تدريجيا" بعد ذلك ، فحقق نموا"

سنويا" بمعدل يتجاوز 10% خلال الفترة 2003-2008 ، ومع ذلك لم يصل الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008 إلى 40% مما كان عليه في عام 1980 (22) .

ب- متوسط دخل الفرد :أخذت حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي مسارا" تنازليا" منذ مطلع العقد الثمانيني ، إذ بلغ معدل النزول (6%) خلال الفترة 1980-2008 ، فبينما كان الاقتصاد العراقي يتدهور بمعدل (3.3%) سنويا" ، كان النمو السكاني في العراق تصاعديا" بمعدل (2.7%) سنويا" ، ونتيجة لهذا النمو المعاكس لكلا المؤشرين فقد أصبح هنالك (23%) من السكان تحت خط الفقر ، أي مايقرب من (6) مليون نسمة (23) .

ج- البطالة : يعجز الاقتصاد العراقي عن توفير فرص عمل كافية لحوالي (15%) من السكان القادرين على العمل ، في حين أن هنالك(30%) من نسبة العاملين يعملون بدوام جزئي (24)، وتعد البطالة من اكبر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي في مرحلته الانتقالية ، وسببا" رئيسا" في تدني مؤشرات التنمية البشرية فيه .

ثانيا : التنمية البشرية :

باستثناء العراق والجزائر، فان جميع الدول العربية النفطية الرئيسة ، وهي دول الخليج العربي الست وليبيا ، أصبحت تصنف ضمن الدول عالية التنمية البشرية (****)، فبعد غياب العراق عن أدلة التنمية البشرية منذ العام 1995 ، صدر التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008 ، ورغم انه دليل قطري ، إلا أن احد رعاته كان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، لذا فانه اعتمد السياق الإحصائي المعتمد دوليا" لمعالجة أدلة ومؤشرات التنمية البشرية ، ومن خلاله يمكن رصد أوضاع التنمية البشرية في العراق على النحو الآتي(25) :-

1- قدّر العمر المتوقع عند الولادة ب(58) سنة ، وهو يعكس تراجعا" عن مستوياته خلال الثمانينيات التي تجاوزت (65) سنة ، مما يعبر عن تدني مؤشرات الرعاية الصحية التي تحتل حصة الثلث في دليل التنمية البشرية .
2- أما التعليم فقد أظهرت بعض مؤشراته مستويات مرتفعة نسبيا" ، فقد قدر مكوّنه الأول – معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بنسبة (78%) (كنسبة مئوية من السكان بعمر 15 سنة فأكثر) ، وقدر مكونه الثاني –نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا – ب (62%) ، ومع أن نسب الالتحاق تبدو مقبولة بالمعايير الدولية ، ماتزال نسبة الأمية على حالها على مدى عقود من الزمن ، على الرغم من تبني سياسات محو الأمية وإلزامية التعليم منذ السبعينيات .

3- أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدّلة بالقيمة التعادلية للقوة الشرائية ، فقد بلغت (3757) دولارا" أمريكيا"، وهي تقل كثيرا" عما هو متوقع بالمقارنة مع مستويات دخول الأفراد في الدول النفطية .

ووفقا" لهذا الوضع المتعلق بانجازات التنمية البشرية فان هنالك فجوة كبيرة فيما بين العراق ومجموعة الدول العربية النفطية ، إذ أن قيمة الدليل لعام 2007 في العراق (0.623) (تنمية بشرية متوسطة) ، بينما نجد هنالك ستة أقطار خليجية قد تجاوزت أدلتها قيمة (0.800) (تنمية بشرية عالية).

أن انتكاسات التنمية البشرية تعبر عن عدد من الحقائق المتعلقة بأداء البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية خلال العقود الأربعة الماضية ، وأولى الحقائق تتمثل بضعف العلاقة مابين عوائد الصناعة الاستخراجية (كصناعة قائدة) من جهة ومتطلبات القطاعات الأخرى من جهة ثانية ، مما انعكس سلبا" على مؤشرات التنمية البشرية .

والحقيقة الأخرى تتعلق بأمن الإنسان وفرص تحقيق التنمية البشرية ، وقد شخص التقرير الوطني لحال التنمية البشري 2008 المكونات الرئيسة لأمن الإنسان (جدول 5) ، فعلى الرغم من صعوبة قياس امن الإنسان بمؤشرات كمية ، إلا أن انعكاسات فقدان الأمن على مدى عقود مضت كان سببا" رئيسا" في تدني مؤشرات التنمية البشرية الرئيسة والفرعية .

جدول (5)
مكونات امن الإنسان

العوامل المهددة لأمن الإنسان	آثار فقدان الأمن	عوامل تحقيق الأمن
العوامل المهددة للأمن الاقتصادي	فقدان الأمن الشخصي	ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتما
العوامل المهددة للأمن السياسي	فقدان الأمن الاقتصادي والاجتماعي	ضمان الحقوق الأساسية
العوامل المهددة للأمن السياسي	فقدان الأمن السياسي	إرساء الحكم الرشيد

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ص27

ثالثا : التنمية المستدامة

ترتكز رؤية الباحث حول التنمية البشرية المستدامة في العراق من المنطلقات الاتية :

1- ان الاستدامة في العراق مازالت رهينة بانطلاقة التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية والدخلية .

2- ان الاستدامة بحاجة الى المزيد من الجهود التنظيرية والاحصائية ، بهدف التاسيس لثقافة تنموية مستدامة قائمة على التخطيط والتحليل العلمي .

3- لكون العراق يمثل ثاني خزان نفطي في العالم ، فان ذلك سيجعل من فرص تحقيق الاستدامة اكثر ضمانا" ، بالاعتماد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية (الصناعة والزراعة والبنى التحتية) والقطاعات غير المادية (الخدمات) .
4- تتطلب استدامة التنمية في العراق ادوارا" متعددة للدولة ، لاسيما في المراحل الاولى ، فالدولة وفقا" للتجارب التاريخية ، هي الاكثر قربا" للاهداف الاجتماعية والصحية والتعليمية .
5- لابد للاستدامة من تكنولوجيا وادارة معاصرة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الاهداف من خلال الاستثمار الاكفأ للموردين البشري والمادي .

وتبعا" للمنطلقات العامة السابقة ، يحاول الباحث من خلال الشكل(4) الاتي صياغة نموذج اقتصادي وصفي للاقتصاد العراقي من شانه التعامل بواقعية ومرحلية مع قضايا التنمية البشرية المستدامة

الشكل(4)

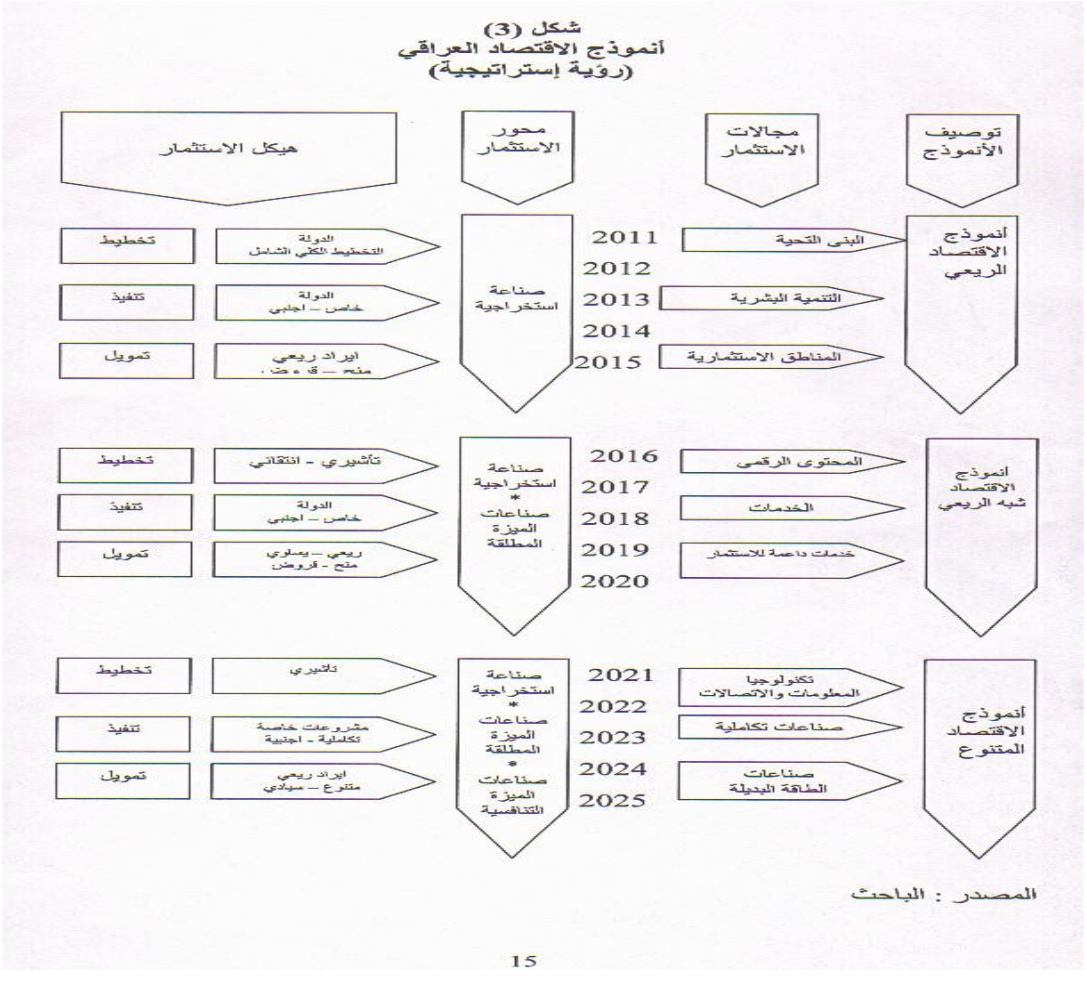

النتائج والتوصيات :

اولا" : النتائج

1-تعود إلى أربعينيات القرن العشرين فرصة تأسيس فرع مستقل يهتم بالتنمية ضمن علم الاقتصاد ، وكانت التنمية في حينها تقترب اكثر الى مفهوم النمو الاقتصادي .

2- على أثر اطروحات جديدة في الخمسينيات ، بدأ الاهتمام يتمحور حول اسهامات العنصر البشري في التنمية ، باعتماد فكرة ان الانسان غاية التنمية .

3- في السبعينيات اضيفت اهداف غير مادية للتنمية وفقا" لمنهج الحاجات الاساسية ، الذي طرحته منظمة العمل الدولية .

4- كان عقد الثمانينيات عقدا" للتنمية المفقودة ، لما شهده العالم من ازمات سياسية ومالية ونقدية وتجارية ، انعكست سلبا" على برامج التنمية في العالم الثالث .

5- اصبح اطلاق التقرير الاول للتنمية البشرية 1990 من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة ايذانا" بالترويج لمنهج التنمية البشرية ، القائم على فكرة ان الانسان وسيلة التنمية وغايتها .

6- منذ مطلع التسعينات ظهر مفهوم الاستدامة لصيقا" بالتنمية في محاولة لتوسيع ابعاد التنمية ، وتحديدا" علاقتها بالبيئة والاجيال المقبلة .

7-على اثر الانتكاسات البيئية مطلع الالفية الثالثة ، وشيوع مفاهيم العولمة والتكنولوجيات الرقمية ، اصبح العالم اكثر توافقا" على حتمية التوأمة مابين التنمية المستدامة والبيئة المستدامة .

8- يعد التعليم ركنا" اساسيا" في منظومة التنمية البشرية المستدامة لمساهماته في ضمان فرص التشغيل والتمكين والانصاف والانتاجية .

9- مثّلت التحديات السياسية والاقتصادية والامنية في العراق ابرز اشكاليات التنمية البشرية المستدامة خلال العقود الاخيرة .

10-يمكن للاقتصاد الريعي في العراق ان يمارس ادوارا" ايجابية ومتسارعة في تنمية الموارد البشرية والمادية ، عندما تتوافر الجهود السياسية والتعليمية والتشريعية الملائمة .

ثانيا" : التوصيات

بالنظر لسعة الادبيات التي تناولت مواضيع التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، لذا فسيقتصر الباحث بتوصياته على مستوى العراق ، وعلى النحو الاتي :-

1-ينبغي تغيير مسار التنمية في العراق باتجاه المجالات التي تقوم عليها قضايا التنمية البشرية والاستدامة ومن ضمنها :-

أ- وضع خطط مترابطة للحد من هجرة الادمغة .

ب- تشجيع الابداع التكنولوجي في الميادين الحديثة والمعلوماتية ، والابحاث الصحية والطبية والغذائية ، والحد من التلوث البيئي وانتاج مصادر للطاقة البديلة .

2- توحيد الجهود الرسمية والاكاديمية والمجتمعية ، لاصدار تقرير وطني سنوي لاحوال التنمية البشرية المستدامة في العراق ، لتشخيص مواطن الضعف والقوة من جهة وللتواصل مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة حول قضايا التنمية .

3- رصد الاهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة حتى عام 2015 ، للاستفادة في وضع برامج مماثلة ، او لمقارنة المتحقق محليا" مع التجارب الدولية .

4- رفع شعار التعليم كأداة للتمكين .

5- العمل على انشاء صناديق مالية لدعم برامج التنمية البشرية المستدامة ، بدءًا من دعم المشاريع البحثية والاعلامية والثقافية وصولا" الى اقامة مشاريع صديقة للبيئة وللطبقات الفقيرة .

6- العمل على تاكيد الهوية الخاصة بتجربة العراق التنموية اعتمادا" على الموروثين الديني والحضاري .

7- التاكيد على احقية وتعزيز الامن المجتمعي باشكاله السياسية والاقتصادية والنفسية لما لهذه الابعاد من تداخل مع قضايا التنمية البشرية وسبل استدامتها .

هوامش ومصادر البحث :

1- د. محمد صالح القريشي , علم اقتصاد التنمية , دار اثراء للنشر والتوزيع , الاردن , مكتبة الجامعة , الطبعة الاولى , 2010 , ص33.
2- بيت الحكمة وآخرون التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق , 2008 , بيت الحكمة , المطابع المركزية , الاردن , 2008 , ص18 .
(*) يقصد بالنماذج والنظريات الكمية ، تلك التنظيرات التي راهنت على توظيفات عنصر راس المال كاساس لعملية التغيير في البلد السائر في التطوّر ، ويتجسد المعنى اكثر في النظريات الخطية التي ترى في حتمية مرور البلدان بمراحل تقليدية للنمو ، ويعد (مذهب روستو) الاشهر في توصيف المراحل تلك .
3- W.Arthur Lewis , The Theory of economic Growth , 1955, p422
4- د. مهدي صالح دوّاي ، الابعاد الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص62 .
5- انظر في ذلك ، د. صلاح عبد الحسن ، الاطارالمفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة ، من بحوث ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .
6-United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report ,1990 . New York , Oxford University Press ,1990.
7--United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report 1990, p 19.
8- http://www.pdo.co.om
9--United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report 2010, New York , Oxford University Press ,2010 ,p 20.

(**) لم يكن هذا الاعلان نقطة البداية لاشاعة المفهوم اذ سبقته العديد من الاسهامات ففي عام 1972 حصل لقاء في (ستوكهولم) مؤتمر الامم المتحدة البيئي ، وفي عام 1980 تم اطلاق استراتيجية عامة للمحافظة على البيئة عن طريق الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة .

10- Conway , G.R. ,and Barbier. After Green Revolution ; Sustainable Agriculture for Development , London ; Earth scan , 1990 , p 16.

11-دوناتور روماتو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص53 .
12-وليام هلال –كينيث ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، ترجمة د. حسن عبد الله بدر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص206 .
(***) عرفت موسوعة ويكيبديا الاقتصاد البيئي بان احد حقول علم الاقتصاد المختص بالدراسات النظرية أو التجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية الوطنية والمحلية في جميع أنحاء العالم ، وتشمل القضايا الخاصة تكاليف وفوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء ونوعية الحياة والمواد السامة والاجترار العالمي .
13- بنيامين يوخنا دانيال ، السياحة والبيئة ، مكتبة بيشوا ، اربيل ، العراق ، 2011 ، ص96 .
14-John Pezzey ,Sustainable Development Concept , An Economic Analysis World Bank , Environment paper , no 2 .4,Washington D.C ; World Bank 1992 ,P14
15-OCED, The State of Environment (Paris ,OCED ,1991) ,p198
16- د. محمد صالح القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 347 .
17---United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report 2010, p 117.
18----United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report 2010, p 118.
19- United Nations Development Programs (UNDP) , Human Development Report 2010, p 117.
20-www.UNESCO .org /bpi/pdf.
21- بيت الحكمة وآخرون التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق , 2008 , مصدر سابق ' ص 13-14.
22- د. محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي , الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر , بغداد ، 2010 , ص 454 .
23- د. محمد علي زيني ، المصدر السابق , ص455 .
24- تم الاعتماد على الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في تحديد الأرقام والنسب المئوية .
(****) حسب التصنيف المعتمد في دليل التنمية البشرية فان مستويات التنمية تقاس بالواحد الصحيح , إذ أن التنمية المنخفضة تقاس (من0-0.499) والمتوسطة من (0.500-0.799) والمرتفعة (من 0.800-1).
25- انظر في ذلك , بيت الحكمة وآخرون التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق , 2008 , المركزية , مصدر سبق ذكره .